

مشروع

قرار لجنة قبول المحامين رقم () لسنة 2025 بتحديد ضوابط اتخاذ موقع إلكتروني لمكتب المحاماة على شبكة المعلومات الدولية

لجنة قبول المحامين ،

بعد الاطلاع على قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم (23) لسنة 2006 ،
والقوانين المعدلة له ،
قرر ما يلي :

مادة (1)

يجوز للمحامي أن يتخذ موقعاً أو حساباً إلكترونياً له أو لمكتبه على شبكة المعلومات الدولية أو وسائل التواصل الاجتماعي ، سواء بالإنشاء أو بالانضمام ، وفقاً للضوابط التالية :

- 1- أن يكون اسم الموقع مطابقاً أو موسوماً باسم المحامي أو مكتب المحاماة ، بحسب الأحوال .
- 2- أن يقتصر الموقع على أعمال المحاماة دون غيرها ، مع مسؤوليته عن صحة ودقة الخدمات التي يقدمها الموقع إلكترونياً .
- 3- أن يتفق محتوى الموقع مع الاحترام الواجب لمهنة المحاماة .
- 4- أن يستوفي متطلبات الأمن السيبراني المقررة .

مادة (2)

على المحامي ، عند اتخاذه موقعاً أو حساباً إلكترونياً له أو لمكتبه ، أن يلتزم بما يلي :

- 1- عدم تقديم خدماته القانونية إلكترونياً للمتعاملين معه ، إلا بموجب عقد معهم يحدد واجبات وحقوق الطرفين .
- 2- المحافظة على سرية المعلومات والبيانات التي يطلع عليها بمناسبة تقديم خدماته إلكترونياً ، بما في ذلك هوية المتعاملين معه أو شخصياتهم ، إلا في الأحوال المقررة قانوناً .



- 3- عدم تضمين الموقع تصريحات أو بيانات أو أموراً عن الدعاوى الموكل فيها، إذا كان من شأن ذلك التأثير على سير هذه الدعاوى .
- 4- عدم تضمين الموقع بيانات ، أو معلومات ، أو إحصائيات غير صحيحة ، أو مضللة .
- 5- الاحتفاظ بسجل كامل للتعاملات والوثائق والمستندات التي يتسلمها إلكترونياً ، لمدة لا تقل عن خمس سنوات .

مادة (3)

يُحظر على المحامي الترغيب أو الدعوة لنفسه ، أو إلى التداعي والتشجيع عليه في موقعه أو حسابه الإلكتروني ، أو أن يُعرض أي فئة أو فرد في المجتمع على التداعي أو يشجعه عليه .

مادة (4)

- على المحامي ، عند ظهوره على المواقع الإلكترونية على شبكة المعلومات الدولية ووسائل التواصل الاجتماعي ، الإلتزام بالآتي :
- 1- الحفاظ على كرامة مهنة المحاماة ورسالتها ووقارها ، بما في ذلك الظهور بمظهر لا يُخالف الأعراف أو يمس من كرامة المهنة .
 - 2- عدم إثارة أو تأجيج الرأي العام بما يتعارض مع مبادئ المجتمع وقيمه .
 - 3- عدم تقديم الاستشارات القانونية المباشرة المتعلقة بوقائع محددة ، سواء من خلال البث المرئي أو المسموع أو المكتوب .



مادة (5)

على جميع الجهات المختصة ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا القرار . ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

إبراهيم بن علي المهندي
وزير العدل
رئيس لجنة قبول المحامين

صدر بتاريخ: / / 1446هـ
الموافق: / / 2025م

